بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما يجب ان يحمد والصلاة والسلام على عبده ورسوله سيدنا محمد وعلى آله
واصحابه وعترته واحزابه وبعد فهذه حواشي وجدتها بخط الشيخ الامام
العلامة خاتمة المحققين عز الدين بن جماعة الشافعي نفعنا الله برحمته على شرح
الفتية الامام العلامة جمال الدين بن مالك لولده العلامة بدر الدين بعضها متعلق
بالالفية وبعضها متعلق بشرحها المذكور والله اسأل ان ينفع بها انه قريب مجيب

في الالفية قال محمد هو ابن مالك احمد رب الله رب مالك

هو ابن مالك جملة مستانفة الاستيناف البياني كان سائلا سأل من محمد فقال هو ابن مالك
واجيز فيه ان يكون من قطع عطف البيان او الصفة وقوله احمد اختار لفظ
المضارع في احمد على الماضي كما اختار الزمخشري لاحتمال الزمان وجعله معمولا
الماضي لاحتمال الماضي ايضا وقوله رب مالك هذا وصليا حالان من مطلوبي
احمد والاول للثاني والثاني للاول كما هو كذلك في نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا
وبين مالك ومالك تجانس التماثل

النحو في اللغة القصد وفي
اصطلاحنا هو عبارة عن العلم باحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب اعني
احكام الكلم في ذواتها او فيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتاخير
ليحترز بذلك عن الخطا في فهم معاني كلامهم وفي اكد وعلى في هذا شيء وهو
العدول عن المعرف بالمنكر وهو صحيح لاي نكتة حمل ذلك وهل يصح اكد مع هذا
اولا والظاهر انه لا يصح لعدم تقييد المحدود فلا يكون مطردا واعلم ان ادلة
النحو لا تنحصر في الاستقراء وغيره ضبطهم بانه قانون تعصم مراعاته الانسان
من لحن اللسان

تقريب الاقصى بلفظ موجز الخ فان قلت تقريب المعنى الابعد انما
يكون بالاسهاب لا بالاختصار كما قيل ان الشيء يسهب ليفهم ويختصر ليحفظ قلت

يجوز

يجوز ان تكون الباء في لفظ بمعنى مع اي تقرب مع ان لفظها مختصر او انها
للاستعانة وقد يحصل في الاختصار قرب الفهم كما في رأيت عبد الله واكرمته
دون واكرمت عبد الله وقوله المدل هو العطا بمعنى المفعول اي
المدلى به كضرب الامير وقوله بوعد مجر قدم الوعد على الانجاز لتطابق
زمن الحس وقد الف الجاحظ كتابا في فضل ما بين الوعد والانجاز ومما فضل
به الوعد ان الله تعالى وعد بالفتح

نسب وحاز اللفظ محل
الباء في قوله بلفظ موجز على السببية

وهو بنو حاز بفضل البيت
في عمارته احدى الطرق الدالة على الحكم وهو تقديم المعمول وهو سبق على العامل
وهو جائز وهي تدل على ذلك فهو نا وهذا التقديم هو المقدم الشرعي
وهو احدى الجهات المقتضية لذلك او السبق الى الفضيلة من الفضيلة وهو صفة
الشاعر الجميل لانه قد يقع تهكما كما في قوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم
وتقتضي رضى البيت اي تطلبه من الطلاب الرضى عنها ولم يستغن عن قوله
بغير سخط فقد يرضى عن الشيء من وجه ويسخط عليه من وجه آخر كالمستغني
بعولدنا ويتعلق بما تهم ولا يسعهم والخلق السخط وارادة الغضب
وقوله فانه منصوب بمحل الحال وضعف اجر على الصفة لتقدم الوصف
بالجملة ويجوز رفعه على انه خبر مبتدا محذوف

الى قوله في درجات الآخرة
الدرجات في الجنة للصعود والدركات في النار للهبوط وقوله تعالى
ولكل درجات للتغليب قاله الزمخشري
اي هذا باب شرح الكلام او باب احكام الكلام وما في قوله وما تالف يحتمل ان يكون
موصولا اسميا وان يكون نكرة بمعنى شيء والتالف لخص من التركيب من الالف وهو
الملايمة

كلامنا لفظ مفيد كاستقم هذا راجع الى قوله في الترجمة

الكلام وما ذكره الناظم بعد هذا راجع الى قوله فيها وما تالف منه وقال ابن ام قاسم
الضمير المرفوع في تالف عايد على الكلام والمجرور بمن عايد على المعنى باب شرح
الكلام وشرح التي الذي تالف منه وهو الكلم ولكنه حذف الباء في الشرح واقام
المضاف اليه مقام المحذوف اختصارا واسم وفعل ثم حرف الكلم الكلم مبتدا
موز واسم وفعل وحرف مقدم وليس هو من تقديم المحدود على الحد لعدم الجنس
والفصل في ذلك وقوله كلاما اي معشر النحاة باصطلاحهم ولا يرده
ان الاضافة لا تدل على الاصطلاح كما قاله بعض الاشياخ لانها للبيان وهي ما
قلناه على ان بعضهم قال انها ثاني بمعنى عند كقولهم شاة رقود الحلب
اي رقود عند الحلب فيجوز الاضافة بالمعنى الثاني هي التي مشى عليها الشارح
حيث قال الكلام عند النحويين هو اللفظ الخ ولم يكتف بان موضوع هذا الكتاب
على اصطلاح النحويين بل صرح بذلك في اول مسائله واحترز به عن الكلام عند المتكلمين
واللغويين وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم اخره لايجاب النظم له فيجيء
رجوع الضمير اليه بعده ويجوز في الكلام واعلم ان الكلم عبارة عن جنس الكلام
وعطف البيان تم اشارة الى تراخي رتبته عنها اذ كل فيها يدل بنفسه وهو
يدل بغيره وهل يشترط في الكلم ان يكون من الانواع الثلاثة وهو ظاهر
كلام المص او لا يشترط فيكون من نوع واحد او من نوعين ذكر فيه ابن
النحاس خلافا والصحيح انه اسم جنس لا جمع قلة ولا جمع كثرة خلافا للزاعمي ذلك
وقوله كاستقم قال الشارح فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل فهم من هذا انه
جعل كاستقم في البيت جزء المعرف وهو ممنوع عندي اذ كلام هذا لا يعطي
ذلك ووجهه انه لا يلزم من كونه مكتفى به عنه ان يكون جزءا منه لجواز ان يكون
قرينة دالة على المراد والا لم لا دلالة له على الاخص وذكر القرينة اغنى عن ذكر
الخاص بخاص اسمه فيكون من ارادة المعتبر المطلق والخاص من العام وهو جائز

وذلك

وذلك معلوم مع انه لو اراد ذلك لم يكن ممتنعا عندي بناء على ان المثال
يجوز ان يكون معرفا لجواز ان يكون خاصة وانما الكلام في كون لفظه
يعطي ذلك ولا يكونان الا اسمين الخ قال في التوضيح واهمل ما يتالف
الكلام من اسمين او اسم وفعل ولا يخفى ما بين كلامه وكلام الشارح واحد
كلمه اي واحد الكلم ولا يدل هذا على ان الكلم جمع فان الواحد يكون بالجمع والاسم
والاسم اجنس بل فيه تعميم الكلم الى الثلاث والقول عم اي عم الثلاثة
الكلمة والكلام والكلم عموم بدل فيطلق على مدلول الكلام وعلى مدلول الكلم وعلى
مدلول الكلمة ولكن ظاهر قوله عم عموم الشمول وقيل ان قد مفعول عم عاما
ففاسد لان الصرف والمنطق واللفظ اعم منه وان قدر خاصا اي عم الكلم
والكلام والكلمة فلا دليل عليه والجواب ان المقدر عم ما تقدم لا كل شيء من
المسموعات ولا عم شيئا خاصا فان قلت هنا تقدم اللفظ قلنا لم يذكر
الا مضمنا يعني ان القول يطلق على الكلمة والكلام والكلم هذا الاطلاق
على كل واحد من المذكورات اعم من كونه بطريق الاشتراك او الوضع للقدر المشترك او
الحقيقة والمجاز فكان المعين ان يكون من قبيل الوضع للقدر المشترك دفعا
لحذر المجاز والاشتراك الا ان يقوم دليل على خلافه فيتبع ثم حد هذا المذكور
لغة واصطلاحا او لغة فقط او اصطلاحا وكلمة بها كلام قد يؤم
اي يقصد بالكلمة ما يقصد بالكلام فالمراد بكلم لفظها وبكلام مدلوله نحو كلا
انها كلمة هو قائلها وكلمة الشهادة وهذا من اطلاق الجزء وارادة الكل تعظيما للجزء
او ترك لتعظيم الكل او لانتظام الجزء وانتظام الكل وقيل بقليل الحق ذلك بعد ان
كان بالنسبة الى اللغة ممنوع وان كان بالنسبة الى الاصطلاح فكذلك مستند الدار

الكرم والثاني العدم باكر والنون والنداء كل نون نون
من غير عكس قلت عندي في كون النون حرفا بحث وكذا في كونه
مجمعا على حرفيته وقد ذكر الشارح ان من النون نون التعويض ح الجر يقولون
النون في كل وبعض عوض عن المضاف اليه بدليل انه دخل في اذ
من قوله وانتم ح وهو ليس تنوين الاعراب وقال ابن الحاجب الاولى ان
يقال ليس تعويض عن المحذوف وانما هو النون الذي كان يلحق الاسم قبل
الاضافة وهي باقية من دخول النون عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع
الحاكان عليه من دخول النون في مسند للاسم يتم حصل المقدر في اسناد
اليه فحذف اليه اعتمادا على التوقيف على قاعدة الكيفية ان المطلق يصرف
للكامل لا كما يحتاج لذلك لان الاسناد الكامل هو المسند الله وقد عرف الشارح
الاسناد بان يسند الى اللفظ ما يتم به الفائدة ونون اجبل فعل يجلي
لا يقال هذا معوض بمثل قوله اقايلن احضروا الشهودا فان قيل ليس
بفعل بل هو اسم فاعل لانا نقول هذا ضرورة نادرة كذا في الايضاح
بالتاء فيحتمل ان يريد التاء الساكنة او يريد التاء الساكنة والتي حركة
التي هي ضمير الفاعل ليس من باب اطلاق المزوم وارادة الملتزم بل المراد اكيس
والامر ان لم يكن للنون محل قال الشارح افادت الكلمة على معنى فعل الامر
ولم تصلح لدخول التوكيد فهي اسم اه في هذا اشكال وذلك لان اسم فعل الامر
لا يدل على معنى فعل الامر بل على لفظ فعل الامر اللهم الا ان يقال هو مدلول مدلوله
فليس ولا يخفى ما فيه ثم قال الشارح واعلم ان الكلمة اذا ارادت الفعل
ولم تصلح لعلامته فهي اسم اه قلت في هذا اشكال لان اسم الفعل غير
مرادف للفعل فلا ترادف بين فعل واسم وذلك واضح وايضا فلا يلزم من كونه
ليس بفعل ان يكون اسما اذ الاعم لا دلالة له على الاخص خصوصا

والاسم منه معرب ومبني قال الشارح قد ظهر
من هذا الى قوله فيما بعد وكل حرف مبني للتنبيه ان الكلمات منحصرة في معرب
ومبني قلت هذا بناء على انه ليس في الكلم واسطة بين المعرب والمبني
خلافا لمن زعم ذلك في المحكي بن والاسماء قبل التركيب والمضاف للياء نحو غلامي
ولكن المحكي بن فيه خلاف اختار ابن عصفور بناءه والاسماء قبل التركيب مبنية
على المختار والمضاف للياء معرب على الصحيح تقديرا والمتبع في قراءة من قرأ
الحمد لله بكسر اللام معرب تقديرا نص عليه الشارح في باب المضاف الى ياء المتكلم
تشبه من الحروف مدني اي من التشبه به وانما يحصل للمشبه المدني
من المشبه به بحسب السبب الموصل الى ذلك وهو ما يقع فيه المشاركة من وجه
التشبيه اذ وجه الشبه ما يشترك اعني المشبه والمشبه به تحقيقا او تقديرا
او تخييلا ولك ان تقول لاي شيء اعتبر في البناء المشابهة في الافعال وهو الاصل
وهو الملحوظ منه للحاكمة اذ الفعل اخف من مشابهة الاسم فكان ينبغي ان
يبنى لاجل مشابهة الفعل ثم لاي شيء جعل مشابهة الحرف موجب البناء ومشابهة
الفعل لنحو الحرف كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا قال الشارح اما بناؤه
لشبه الحرف في الوضع فاذا كان الاسم على حرف واحد او حرفين فان الاصل
في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف فصاعدا والاصل في الحروف ان تكون
على حرف واحد او حرفين فاذا وضع الاسم على حرف واحد او حرفين فهي حملا
على الحرف فان قلت فتجويد ودم على حرفين وتراه معربا قلت لانه
موضوع في الاصل على ثلاثة احرف والاصل بهاء دي ودمي فلك
ان تقول علم من هذا ان لكل واحد منها وضعا اصليا اقل خرج عنه وجه
عما هو له من الاصالة وعلى هذا فالاسم مبني لذلك لكن لاي شيء لم يعكس هذا وقال
انه اذا خرج الحرف عن وضعه يعرب فان قيل انما منع من الاعراب لانه عرض قابل

عند ارادة المعنى ونحو حكاية المفرد في غير الاستفهام على سبيل الشذوذ كقول بعضهم
ليس بقوشيا رد اعلى من قال ان بني الدار توشيا وقد عرفت الحكاية تعاريف
منها ثانية اللفظ المسموع ومنها ان يجاء باللفظ المسموع على هيئته ومنها ان يجاء باللفظ
الثاني على هيئة الاولى ومنها ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده فان قلت ما اعراب
المحكي بمن وباي قلت قال ابن ام قاسم في شرح الالفية فهم من قول الناظم هنا والعلم
احكيه من بعد من البيت ان حركاته حركات حكاية وان اعرابه مقدر كما صرح به في
غير هذا الموضع ومذهب الجمهور في نحو من زيد ان من مبتدا وزيد خبر كانت حركته ضمة
او فتحة او كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال اخره بحركة الحكاية وقيل الحركة في
حالة الرفع اعراب بخلاف النصب والجر واختلف في الحركات اللاحقة لاي قيل هي
حركات حكاية واي سر له في موضع رفع بالابتدا او الخبر
اعلم ان المانيث والمذكر من خواص الاسما ولكن المذكر لما كان هو الاصل لم يحتج الى علامة بخلاف المانيث
فانه لما كان فرعا احتاج الها وللمانيث علامتان التا والالف هذا مذهب سيبويه والجمهور
وذهب الكوفيون والزجاج الى ان علامة المانيث هي التا كفاطمة والالف نحو حبلى
والهمزة نحو حمرا ومذهب الجمهور ان الهمزة في حمرا نحو بدل من الف المانيث وذلك انهم لما اردوا
ما اخر الف المانيث الغالم بكلهم الجمع بين الغبن فابدلت المطرفة همزة علامة المانيث الف التانيث
قال ابن ام قاسم في شرح الالفية هذا التقسيم انما هو فيما يمتاز مذكره من مونثه فان لم
يمتز نحو عملة انت مطلقا ولهذا وهم من يستدل على ثبات ملا سليمن عليه الصلاة والسلام بقوله تعالى قال ملا
والف التانيث ذات قصر البيت يجوز ان يكون في هذا البيت اشارة لطيفة الى تعريف
وجه لطيف بديع في كلام الناظم وهو ان يكون قوله اي فنحو اني العرز ذكر ما لا الالف
التانيث المقصورة ويحتمل ان يكون ذكره ما لا الالف المانيث الممدودة باعتبار اي الغير
وهي الغرا افعلة افضل ثم فعلة انيث قال ابن ام قاسم
في شرح الالفية ثم ذكر افعلة واخواته في الدلالة على التذكير والتانيث وتقل ابن اياز

عن

عن ابن خروف انه قال في شرح الجمل وهو مشترك بينهما وذلك لانه يستعمل فيهما والاصل
الحقيقة قال ابن اياز واستضعفه بعض الاشياخ لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك
كان المجاز ارجح انتهى كلامه قلت قد نظم جمع جموع العلة الامام علي بن جابر النحوي
دليلا على ان المشهور في جموع القلة وهو ما فعل وما فعال وافعلة وفعلة بعض الادنى من العدد
فقال سالم الجمع العقاد داخل فيها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد واعلم انه اورد
هنا سوال مشهور وهو ان كلام اهل الاصول ناقض لكلام النحاة وذلك لان كلام اهل الاصول
حكوا الخلاف في اصل الجمع وقالوا قيل اقله ثلاثة حقيقة وهو الصحيح وقيل اقله اثنان على
سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز وقيل اقله واحد على سبيل المجاز من غير ان يفرقوا بين جمع
قلة وجمع كثرة بل ظاهر كلامهم التسوية بين الجمعين في ذلك وكلام النحاة جازم بالفرق
بينهما فقالوا ان الذي اقله ثلاثة لانه جمع القلة لا جمع الكثرة واكثره عشرة والذي اقله احد عشر
جمع الكثرة واكثره ما لا نهاية له واعلم انه قال ابن ام قاسم في شرح الالفية اذا قرن جمع القلة
بال التي للاستغراق واضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة كقوله تعالى
ان المسلمين والمسلمات الاية كلها قلت يقال بعض العلما ان قيل المراد من الكثرة التي صرفه اليها اداة
التعميم كثرة جمع الكثرة ام كثرة جمع القلة فالجواب ان ظاهر كلام النحاة انه ينتقل الى الكثرة
التي تانهاية لها وهي المذكورة في جانب جمع الكثرة لا القلة وح فيقال على هذا التعميم انما يعم في
الافراد الصالح لصدق تعميم دخول اداة التعميم وح كان ينبغي ان يكون ذلك مختلفا
ايضا بالقلة والكثرة حسب ما كان مقرونا وما يتاله بالاضافة فلم خولف والجواب
ان ارادة التعميم اذا دخل على الجمع جرده عن اعتبار الوحدة واكتسبه وسعا الى افراد
كان ذلك فقد ظهر الانفصال وان كان المراد مع ملاحظة معنى الجمع فالاشكال باق فاعلم ذلك
واعلم ان هنا سوالا وهو هل الجمع كالمفرد او المركب حتى يكون على الاول من قبيل الموضوعات
اللغوية وعلى الثاني ليس بها على الصحيح وهل وضع الجمع وضع نوعي او شخصي
في نحو رام ذوا طراد نعلة الثعلب المطرد هنا هل هو عبارة عن كونه استعزى لم المجموع

واثبت له بطريق الاستقراء اعم من كونه ناقصا او تاما او هو معم بالقياس لا بالاستقراء
فعلى لوصف كقتيل فرمن البيت ينبغي ان لا يقرا قوله وزمن وهالك ومت بالجر بل بالرفع
فيكون فصل المحمول من المحمول عليه كما تقتضيه كلام الناظم في شرح الكافية يحمل على وصف
على فعيل بمعنى مفعول اما اشبهه في المعنى من فعل كزمن فرمني
قال ابن ام قاسم في شرح اللامية اما شروط المصغر فاربعة الاول ان يكون اسما فلا يصغر الفعل
ولا الحرف الثاني ان يكون غير متوغل في شبه الحرف فلا يصغر المضمرات الثالث ان يكون
قابلا للتصغير فلا يصغر الاسماء المعظمة وفي اسماء شهور السنة وايام الاسبوع قولان والمنع
مذهب سيبويه الرابع ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت اهـ قلت
قوله فلا يصغر الاسماء المعظمة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس وهي اسماء الله تعالى واسماء الانبياء
عليهم السلام نقل عن بعض العلماء لانه نقص لا يصدر الا ممن كان فرارجاهل وقوله فلا يصغر نحو كميت
قال الامام ابن كيكلدي الاسماء المصغرة التي لا نظير لها اربعون اسما منها اكليلا والعزيزا
والسويلا والسويلا والمريحا ومع فاعل وفعال فصل البيت
قال ابن ام قاسم في شرح اللامية يستغني عن يا النسب غالبا بصوغ فاعل ان لحد صاحب
الشيء نحو لابن وتامر اي صاحب لبن وتمر ومنعال ان قصد الاحتراف كنحو هم بزاز
وعطار فقد يقوم احدهما مقام الاخر بن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حواك
لانه من الحرف ومن عكسه قول امرء القيس وليس بذي سيف وليس بنبال اي ليس
بذي سيل قال الشارح وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد اي بذي
ظلم انتهى قلت اشار الى هذا النوع من الحمل حالما وسل ولو كان خلاف الظاهر
الجواب عن السوال الشهير وهو ان نفي ظلام لا يستلزم نفي الظلم فلم عدل عن ظالم الى ظلام
ونفي ظالم يستلزم نفي ظلام من غير عكس واجيب عن هذا السوال بوجوه منها هذا الذي
ذكره هنا
سوال النحاة من قواعدهم السبب والمانع في
العالم قالوا السبب يوثر متصلا ولا يوثر منفصلا والمانع يوثر متصلا ومنفصلا
كيف كان وما الفارق بل ربما كان المتبادر ان السبب يوثر مع الاتصال والانفصال

بخلاف المانع في ذلك والجواب عن هذا بوجوه الاول قال ابن ام قاسم في شرح اللامية
لان الفتح انما ترك الاما له اصل فيصار اليه بادنى سبب ولا يخرج عنه الا بسبب يحقق
والوجه الثاني قال بعض المحققين لان الاهتمام بامر المانع اكثر لان مرده الى درء
المفاسد ومرد السبب الى جلب المصالح ودرء المفاسد اولى من جلب المصالح اولان
السبب من قبيل المقتضي والعاجز تقديم المانع على المقتضي فكان اولى واهم
قال ابن سيد الناس الحميري باشرف الحظوى العربية
التصريف لاحتياج جميع المشتغلين باللغة العربية اليه لانه ميزان اللغة العربية كيف لا وقد
وقع بسبب عدم معرفته سقطات كثيرة من العلماء الاثبات الى ما حكي عن ابي عبيد من انه قال
في مندوحة من قولهم مالي عنه مندوحة اي متسع انها مفعلة من اندحاج وذلك فاسد لان
اندحاج وزنها تفعل فنونه زائدة ومندوحة مفعولة فنونها اصلية اذ لو كانت زائدة
لكان وزنها مفعلة وهو ما لم يثبت في كلامهم فهي مشتقة من الندح وهو حاجز بين الكبل
وطرفه فليس ادنى من زائد في ميزان البيت اعلم ان اسم ليس يحتمل ان يكون ادنى وجه
يحتمل ان يكون يرى مع متعلقاته ويحتمل ان يكون فاعل يعرف ويرى صفة ادنى
ويحتمل ان يكون قائل مرفوعا على انه اسم ليس وادنى خبره ويرى صفة فالخبر حينئذ
القائل للتصريف اصل من اربعة يرى اي يعلم او يعرف
ذو اللين فاني افتعال ادلا البيت اعلم ان هذا الفصل ذكره الناظم اول فا الافتعال
وبابه اي ذو اللين ادل فاجانب كونه فاني افتعال وفزوعه وصل قوله وفاوتا
مقصور من منونين وليس الا اي الادغام
اللاحق بالتصريف على ما صدر في الكافية وهو في الاصطلاح ان تاتي بحرف ساكن فتحركه
من مخرج واحد بلا فصل يكون في الممتزج وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين واعتنى الناظم
هنا على ادغام المثلين المتحركين في كلمة فكلام فيه ناقص لا بد من تتميمه وما يهم عينا فقد
تقال عني بكذا اي اهتم به والاصلح بناؤه للمفعول وبناؤه للفاعل اخص من
الكافية اكلاصه اي اخص ذلك الذي تضمنته اكلاصه من كتاب المسمى بالكافية اي انه

احاط بخيارها والمحتاج اليه في هذا العلم كما اقتضى بما اشتمل عليه من الفوائد الكثيرة والمسائل
الغزيرة غنى عنى به طالب هذا العلم وصار به غير محتاج ولا يفهم ان الناظم ختم الكلام بالحمد
لله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم فقال فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسله
واله الغر الكرام الزبد وصحبه المنتخبين الخيرة قلت فتكون في كلامه العجز على
الصدر وختم الكلام بما بدأ به ليتطابق براعة الافتتاح وبراعة الاختتام انتهى قاصد
فراكوا في المفيد ومنه الحمد على نعمه المتواترة العديدة والحمد لله وصلى الله على سيدنا
محمد الذي لا نبي بعده وعلى آله وصحابه وتابعيه واحبابه امر بخط جامعها ما صورته
وفرغ من تعليقها فقير عفو الله تعالى علي ابي اللطف الشافعي عفا الله عنه وعن والديه
ومشايخه واحبابه بمنه وكرمه في جمادى الاولى سنة ٨٩٨

وفرغ من نسخ هذه النسخة الفقير محمد رضي الدين ابي اللطف في اواخر صفر الخير سنة ١٠١٣
الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى